مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
الرقم :22102

الرباط في : 30/11/2020

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الأراضي الجماعية المستغلة من طرف سكان منطقة الدزيرة بإقليم جرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن سكان منطقة الدزيرة التابعة لجماعة تادرت بإقليم جرسيف، يستغلون أبا عن جد أراضي جماعية بالعقار الجماعي المدعو "الدزيرة"، في إطار الزراعات البورية أحيانا والعصرية أحيانا أخرى، حسب المستوى الاجتماعي لكل أسرة، إلا أنه بين الفينة والأخرى تتوافد على المنطقة لجان تابعة لمصالح القوات المسلحة الملكية، تطالبهم بوقف تطوير الاستغلال والابتعاد من المنطقة، بدعوى أنها أراضي تابعة للجيش، آخرها كانت يوم الجمعة 04 شتنبر 2020.

وحيث أن هذه اللجان تعمل على إعادة رسم الحدود أحيانا، وإحصاء الاستغلاليات أحيانا أخرى، وتتوسع بشكل مستمر، مما ألحق بهم أضرارا كثيرة، أبرزها حرمان العديد من استغلال أرضهم بطريقة عصرية، وتوقيف مختلف أشكال تطوير استثماراتهم في هذه الأراضي، دون أدنى توضيح أو تواصل رسمي معهم، أو اطلاعهم على الحدود الحقيقية، بين الأراضي التي يستغلونها والأرض المخصصة لمصالح القوات المسلحة الملكية.

وحيث أن ممثلي الأسر المتضررة باعتبارهم من ذوي الحقوق، معظمهم يعيش تحت وطأة الفقر والهشاشة، وفي حاجة ماسة للترقي الاجتماعي، حيث يشتغلون في إطار تحقيق الأهداف التي رسمها جلالة الملك نصره الله وأيده، للاستثمار في الأراضي الجماعية، والمتعلقة تحديدا بانبثاق طبقة وسطى فلاحية في القرى، ويؤيدون كل المبادرات المواطنة وذات النفع العام.

وحيث أن اللجوء إلى مثل هذه الخطوات، من طرف مؤسسة عمومية، يكن لها الجميع كل التقدير والاحترام والامتنان، إن كانت هذه الأراضي فعلا مخصصة لها، فإن ذلك لا يعني عدم تعويضهم عن الأضرار الحالية والمحققة الناشئة مباشرة عن نزع أرضهم، سيما أنهم يتمتعون بحق الاستغلال المباشر والواقعي، بصفتهم من ذوي الحقوق، ويمتلكون العديد من العقارات الثابتة والملحقة بهذه الأراضي من مباني وآبار وتجهيزات أخرى، وأشجار وغيرها.

وحيث أن سكان هذه المنطقة يلتمسون منكم التفضل بإجراء بحث في الموضوع، ووضع حد لهذه

التصرفات التي تؤثر سلبا على وضعهم الاجتماعي، وذلك عبر رسم حدود الأراضي التابعة لهذه

المؤسسة في حدود الأراضي الموضوعة رهن إشارتها واقعيا، والتي لا تستغل من أي مواطن، ضمانا لحقهم في البقاء على استغلال الأراضي الموجودة تحت حيازتهم.

لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم عما يلي:

.ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل إجراء بحث في الموضوع، ووضع حد لهذه التصرفات؟

.وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل رسم الحدود النهائية بين الأراضي التابعة لهذه المؤسسة في حدود الأراضي الموضوعة رهن إشارتها واقعيا، والأخرى المستغلة من طرف الساكنة؟

.وما هي الآجال الزمنية المطلوبة للقيام بالمطلوب؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد